

**نظام الموانئ والمرافئ
والمنائير البحرية
١٣٩٤ هـ**

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم - ٢٢ / ٢

التاريخ - ١٤٢٩٤/٦/٢٤ هـ

بسم الله تعالى

نحن نعمل من عهد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين (١٦) و (١٠) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم

الملكي رقم (٢٨) وتاريخ ١٤٢٢٢/١٠/٢١ هـ .

وبعد الاطلاع على نظام مديرية مصلحة غير السواحل وتوابعها الصادر بالمراسم

رقم (٢١٨/٢١٨) وتاريخ ١٤٢٥٢/١/٢١ هـ .

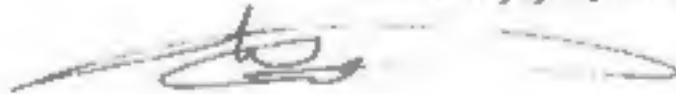
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٤) وتاريخ ١٤١٦١/٦/١٦ هـ .

رسمها هوآت :-

أولاً - الموافقة على نظام الموانئ والرافي والنائر البحرية بالهيئة العامة
لهذا .

ثانياً - على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الداخلية ، ووزير

المواصلات تنفيذ مرسومها هذا .



قرار رقم ٤٤٢ وتاريخ ١٩/٦/١٣٩٤ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢١٠٨ في ٢٩/٣/١٣٩٤ والمشتلة على خطاب معالي وزير المواصلات رقم ٦١٦ في ١٧/٣/١٣٩٤ هـ تتضمن انه يرفق بخطابه المحضر النظم من قبل اللجنة المشكلة من كل من معالي وزير المواصلات ومعالي وزير الاعلام ومعالي وزير الدولة ورئيس هيئة التأديب وسعادة مدير عام سلاح الحدود والسواحل مشتملا على مشروع نظام السواني والمراشي والسائر البحرية بالصيغة التي انتهت اليها والقواعد التنظيمية الخاصة به . ويرجو اتخاذ اللازم لذلك .

بعد الاطلاع على المحضر المذكور .

بقراري بالي

- اولا : الموافقة على مشروع نظام السواني والمراشي والسائر البحرية بالصيغة الرافقة لهذا .
- ثانيا : وقد نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صوته مرفقة لهذا .
- ثالثا : تقوم وزارة المواصلات بإدارة السواني والمراشي والسائر بالسلطة باستثناء ما انيطت ادارته منها بقرار من مجلس الوزراء بجهات اخرى ، وفي هذه الحالة تحمل الجهة المعنية بكل وزارة المواصلات في تنفيذ أحكام النظام ولوائحه^(١) .
- رابعا : يصدر وزير المواصلات اللوائح اللازمة لتنظيم اي امر من الاوامر الواردة فيما يلي : على ان لا تنطوي هذه اللوائح على ما يتعارض مع الاتفاقات الدولية التي انضمت اليها السلطنة والقواعد الملاحية المتعارف عليها دوليا وأنظمة العبور المصنفة الدولية، وهذه الاوامر هي : -

- (١) استخدام الجسر المرافق ومعدات وممتلكات السواني والمراشي والصنوبر للبتوكيلات البحرية مباشرة نشاطها داخل مناطق السواني والمراشي .
- (٢) جميع الاعمال والاجراءات والترشيبات المتعلقة بشحن وتخزين البضائع العادية والصنوبر من وسائل النقل البحرية واليها وكذلك نقلها وتخزينها داخل منطقة الميناء او الراس وسحبها من اماكن تخزينها ، وتحديد السكينة لسي حالات نقلها او تلفها او هلاكها وفقا لنظم العمل بها وبالاشراف مع الدوائر المعنية عند الاقتضاء .

(١) صدر المرسوم الملكي رقم (٦٥) وتاريخ ١٩/٦/١٣٩٤ هـ بتحويل إدارة المرافئ إلى مؤسسة عامة ، انظر ما صدر بشأن النظام.

- (٣) المحافظة على سلامة ونظافة الموانئ * والرافى * وسراشها الملاحة وأحوالها ، وعلى سلامة الناصر .
- (٤) استعمال الانوار وإشارات النداء * واستعمال النار .
- (٥) الملاحة داخل المدود البحرية للموانئ * والرافى * والمرتات الملاحة السورية اليها وإلى الناصر ويشمل ذلك دخول وسائط النقل البحرية الموانئ * والرافى * ورسوها على الراسى والأرصعة وتحديد اجراءات وسواها وأكسنة رسوها وترتيبات مباشرة الوسائط المذكورة عليها ، والألحاح ومخادرتها .
- (٦) الحصول من وسائط النقل البحرية القادمة والمغادرة (وكالاتها إن وجدت) على جميع المعلومات المتعلقة بها واللازمة لترتيب اجراءات دخولها الموانئ * والرافى * ورسوها فيها ومخادرتها إليها .
- (٧) استخدام وسائط النقل البحرية للمخفقات وإبواق الانذار وأجهزة اللاسلكى داخل مدود الموانئ * والرافى * .
- (٨) اتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقق من استيفاء وسائط النقل البحرية لشروط السلامة والأمن وتدقيق وثائقها وشهاداتها .
- (٩) انهاء ملكية وسائط النقل البحرية والصرفات التي ترد عليها ، وما يوقع عليها هذه الوسائط من اجراءات الحجر والرهن وما يقرر من حقوق التنازل عليها ، وكذلك تنظيم اجراءات رفع ظم السلطة عليها .
- (١٠) تسجيل سفن وبواخر اعالي البحار التي ترفع ظم السلطة وتقدم بحولتها السجدة وبحولتها الدولية وتحديد خطوط الشحن لها (الشايط) واصدار الشهادات والوثائق الخاصة بذلك .
- (١١) اصدار شهادات السلامة والملاحة للسفن وبواخر اعالي البحار طبقاً لما تنص به الاصول البحرية المتعارف عليها ، واصدار شهادات الملاحة للملاحة بالنسبة لوسائط النقل البحرية الاخرى بما في ذلك مراكب الصيد التي تعمل في المياه الإقليمية ودخل موانئ * والرافى * السلطة ، وكذلك شهادات الملاحة لمراكب النزهة بجميع انواعها وتسجيل وترقيم الوسائط والمراكب المذخورة ومرفق الرخص اللازمة لها بالاستناد إلى تلك الشهادات .

الرقم
التاريخ
التوزيع

- (١٢) عمليات الارشاد وسهنة الرشدين .
- (١٣) عمليات تنهين السفن ومزاولة الباعة الشبوليين وغيرهم من حال الشحن والنقل والتفريغ لنشاطهم داخل حدود المواني والموانئ واصدار الرخص اللازمة لهم .
- (١٤) الاجراءات الواجبة الاتباع في حالات التصادم البحري والكوارث البحرية الاخرى كالغرق والغرق بماني ذلك التحقيق في المصادات المذكورة بالا اشتراك مع الجهات المختصة وتحرير المأخر اللازمة والتصديق على التقارير البحرية .
- (١٥) المنشآت والمطام البحرية داخل حدود المواني والموانئ .
- (١٦) تحديد شروط مزاولة المهنة لكل من الربانة والعباط والمهندسين والولاد بين البحارة والصيادين والفواصين وغيرهم من العاملين في البحر واصدار الرخص لهم .
- (١٧) اصدار تذاكر السفر البحرية بعد الرجوع لدوافر الامن المختصة وتفحص من اللوائح التي يديرها وزير المواصلات المملكات المعنية لكل مخالفة لمسي حدود المملكات المنصوص عليها في المادة (٢) من النظام .
- ١ خاصا :
يعين وزير المواصلات بقراره الاشخاص الذين يحدد اليهم باجراءات ضبط اللوائح المخالفة لاحكام هذا النظام واللوائح الحادوة تنفيذها له ، والتحقيقات اللازمة فيها والتحقق على اداء ثبوتها وذلك على ان تتم هذه الاجراءات بالا اشتراك مع قوة امن الميناء او الشرطة وسلاح الحدود والسواحل والجمارك .
- وترفع التحقيقات المذكورة لوزير المواصلات او من ينيبه معلومة بتوصيات هيئة التحقيق بالجزاءات المقترحة او الحفظ او غير ذلك .
- (٢) هيئة التحقيق صلاحية توقيف الشتم بارتكاب مخالفة او منعه من مصادرة السلعة لمدة اللازمة لاكمال اجراءات التحقيق او ثلاثة ايام ، اي — الدين اقل .
- ولوزير المواصلات بمنا على طلب هيئة التحقيق مدة التوقيف والتمنع من مصادرة السلعة ، على ان يكون الطلب كتابة وشغوا بطاخص التهمة

الرقم
التاريخ
التوقيع

المنحوة للتمتع وميزات الطلب وعلى ان لا تتجاوز المدة المدة
ثلاثين يوما الا في المضافات التي يمكن فيها توقيع جزاء السجن
لمدة تتجاوز ستة أشهر فمعدن يجوز تدبير المدة الى ما يكفل
تأمين بقاء.

وفي جميع الحالات يجوز لهبة التحقيق بدلا من توفير المتهم ومنعه
من مغادرة السلطنة الزاوية بتقديم كفالة مالية لا تتجاوز الحد الأقصى
للمهنة المقررة.

وللمهنة التحقيق كذلك الحق في اصدار أمر باغلا سبيل التهم
السوق بكفالة او غير كفالة ، اذ اراء عدم لزوم استمرار توقيفه.

تخص الكفالات المالية لتغطية مصاريف ازالة المخالفة تم لتدبير
الغرامة المالية التي يحكم بها وتضمن مدة التوقيف من مدة السجن
التي يحكم بها على المخالف .

لذا حكم عليه بغرامة مالية فقط لتضمن مائة ريال عن كل يوم ضمن
مدة التوقيف .

لوزير المواصلات ومن ينوبه الامر باكمال التحقيق من قبل المحققين
المذكورين في الفقرة (أ) السابقة وفق ما قد يبدى من ملاحظات، وله
البت بما يراه في التوصيات المقترحة وذلك في غير حالة التوضيحية
بتوقيع جزاء السجن وفق هذه الحالة ، وكذلك في حالة اختاره عدم
البت في التوصية بحيل التحقيقات للجان المحاكمة التمهين .

تشكل لجان خاصة لمحاكمة المخالفين لا يحكم نظام الواسي والراعي والمناظر
اولا حكم هذا القرار واحكام اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .

وتتكون كل لجنة من مستشار بخشارة وزير المواصلات ومستشار بخشارة وزير
الداخلية ومستشار بخشارة وزير المالية والاقتصاد الوطني على ان ينضم اليه
كل لجنة خبير بحري بعينه وزير المواصلات اذا كانت المخالفة من المخالفات
البحرية .

وتعتبر مخالفة بحرية كل مخالفة تترتب على الاخلال بقواعد الملاحة البحرية
داخل الحدود البحرية للمملكة او الرغاف وفي السراة الملاحة الموضوعة اليه

رقم _____
تاريخ _____
توقيع _____

أولاً: السائق " والسائق " والتحرك بداخلها أو الترسو فيها أو إقلاعها ومخادرتها
أهوازاً الارشاد أو شروط السلامة والأمن الواجب توافرها في الباطنة والسفينة
تختص اللجان المذكورة كذلك " منضاً إليها المجرى البحري المشار إليه بهتعدد
السلطة في حالة المخادرات والكوارث البحرية التي تقع في المياه الإقليمية
السعودية والحكم فيها يمكن أن يكون قد صاحبها من مخالفات لأحكام هذا
النظام أو لوائحها بدون أن يخل ذلك بتوقيع أي جزاء أو تدبير في الأنظمة الأخرى
وذلك من قبل الدوائر المختصة وهم المقتضى السلطات والجهات الناشئة عن
المخادرات والكوارث المذكورة من قبل السلطات القضائية أو إدارية المختصة.

صاحبها

يحدد عدد اللجان المشار إليها في الفقرتين (سادساً وسابعاً) السابقتين ونطاق
صلاحية كل لجنة منها ومن يعهد إليه بمهام الرقابة فيها بقرار من وزير
الواصلات .

ثانياً

للجنة المحاكمة الحق في تحديد مدة التوقيف أو إلقاء سبيل التهم الوشوف
بكافة أهدون كفاية كما أن لها الحق في إصدار أمر بضبط وتوقيف المتهم فحسب
الوشوف إذا تخلف عن حضور أحد من جلسات المحاكمة بدون عذر وبعد إعلان
أعلاناً صحيحاً وذلك حتى تتم إجراءات المحاكمة .

ثالثاً

يحضر المتهم جلسات المحاكمة بنفسه وله الاستعانة بمحام أو مستشار قانوني
يصرح له بمزاولة العمل بالملكية لمعاونته في الدفاع . ولكل هؤلاء حق الاطلاع
على مضامير الضبط والتحقيق وغيرها من أوراق السامعة واستنساخ صور منها .
وكذلك حق مناقشة شهود الإثبات واستدعاء شهود نفي ومناقشتهم أثناء النظر
القضية وحق إبداء الدفاع أمام اللجنة شفاعته وكتابة .

رابعاً

صدر اللجنة قرارها بالإجتماع أمام اللجنة شفاعته وكتابة .

خامساً

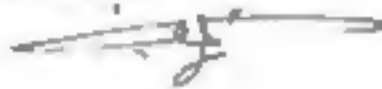
يصدر وزير الواصلات قراراً بهيئة الإجراءات الواجبة الاتباع من قبل لجان
المحاكمة لتحديد مواعيد الجلسات وإعلان التهمين بالمحضر ولتوفر القضايا
وتحديد البيانات التي يجب أن تشتت عليها القرارات التي تصدرها . وذلك
كأنه بالانطوى على إخلال بالأحكام المشار إليها في هذا النظام .

سادساً

الرقم
التاريخ
التاريخ

ثالث عشر: تخصص وزارة المواصلات بالاشراف على تنفيذ جميع القرارات النهائية الصادرة بالتنسيق
لاحكام الفقرات السابقة وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة حسب الاقتضاء .
رابع عشر: يمل هذا القرار بعد ستة اشهر من تاريخ نشره بجريدة ام القرى .
ولما ذكره

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء



نظام السواني والبراني والناتج المحررة

- المادة ١ - يطبق هذا النظام على جميع السواني والبراني والمحرة بالسلطة ، وتعين بقرار من وزير الداخلية وزير المواصلات العدد الجغرافية لكل سوانا أو مرقا والمنطقة التابعة له .
- المادة ٢ - كل مخالفة لاحكام هذا النظام أو اللوائح التي تصدر تنفيذا له تتم اذلتها في جميع الحالات
- هجازي مرتكبها واحدة أو أكثر من العقوبات الآتية :-
- أ - الايقاف عن العمل مؤقتا لمدة لا تتجاوز سنة .
- ب - سحب الرخصة والحرمان من مزاولة العمل نهائيا .
- ج - غرامة أقصاها عشرين ألف ريال .
- د - السجن لمدة أقصاها خمس سنوات .
- المادة ٣ - تسقط الدعوى عند التهم بفسد ثلاث سنوات على تاريخ وقوع المخالفة الشخصية اليه وتلتطبع هذه المدة بأي اجراء من اجراءات التفتيش أو المعاينة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء ، وتسقط الجزاء بعد مضي خمس سنوات على تاريخ صدور القرار النهائي به ، دون تنفيذ .
- المادة ٤ - القرارات الصادرة بتوقيع جزاء تعتبر نهائية وواجبة التنفيذ بانفسها ، تلتزم بها على تاريخها اشعار صاحب الشأن بهاد من أن يتظلم منها يستثنى من ذلك القرارات المشتتة على توقيع جزاء السجن فلا يجوز تنفيذها الا بعد تصديق رئيس مجلس الوزراء عليها .
- المادة ٥ - لكل من صدر بحقه قرار توقيع جزاء ، يقتضى احكام النظام واللوائح الصادرة تنفيذا له التظلم من قرار الجزاء بدعوى مخالفة لاحكام المذكورة على أن يكون التظلم مكتها وغتملا على الاعصاب المؤيدة له وأن يقدم لديوان النظام خلال مدة الثلاثين يوما لبطار المهافسي المادة (١) السابقة . يحصل لديوان النظام مائة في التظلم ثم يرفع النتيجة لرئيس مجلس الوزراء للنظر .
- المادة ٦ - يضع مجلس الوزراء القواعد التنظيمية اللازمة لهذا النظام ونشر قراراته وكذلك اللوائح الصادرة تنفيذا له بمرور دأم القري .
- المادة ٧ - محل هذا النظام محل نظام مديرية مصلحة عفر السواحل وتواهبها في كل ما يتعلق بالاعوانى والبراني والناتج ، وليس كل ما يتعارض معه من الاظمة الاخرى ، وتقوم وزارة المواصلات بتحصيل الرسوم المعمول بها من خدمات السواني حتى يتم اعتماد لائحة الرسوم الجدد بعد بقرار من مجلس الوزراء .
- المادة ٨ - على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين تنفيذ هذا النظام كل ضايعه .

لجنة الخبراء
١٣٧٧

ما صدر بشأن النظام

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم - ٦٥/٢

التاريخ - ١٣٩٦/٩/١ هـ

بموجب الله تعالى

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين (١٩) و (٢٥) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم

الملكي رقم (٢٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٩٥) وتاريخ ١٣٩٦/٨/٢٨ هـ .

برحبها هوأت :

اولا - تحويل ادارة العواني الى مؤسسة عامة ترتبط برئاسة مجلس الوزراء

وبمين رئيسها واعضاة مجلس ادارتها بأمر ملكي .

ثانيا - على نائب رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومها هذا ،

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

قرار رقم ١٦٩٥ وتاريخ ١٢٩٦/٨/٢٨ هـ

ان مجلس الوزراء .

بناءً على التوجيه الملكي الكريم القاضي بتحويل إدارة الموانئ* الى مؤسسة مستقلة ترتبط برئاسة مجلس الوزراء* فقد تم بحث ذلك من جميع جوانبه وتبين ان تحويل إدارة الموانئ* الى مؤسسة عامة ترتبط برئاسة مجلس الوزراء* سيخلق المرونة الكافية لتسيير أعمال الموانئ* على أفضل وجه وتحسين وضعها وتسهيل خدماتها لسائر متطلبات النهضة التي تتم البلاد .

بقراري يأتي

- ١- تحول إدارة الموانئ* الى مؤسسة عامة ترتبط برئاسة مجلس الوزراء* ويعين رئيسها وأعضاء مجلس إدارتها بأمر ملكي .
 - ٢- نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صوته برافقة لهذا .
 - ٣- تقوم اللجنة العليا للإصلاح الإداري بوضع الترتيبات اللازمة لإنهاء المهمة المذكورة ورعايتها الى مجلس الوزراء* .
- ولما ذكره .


نائب رئيس مجلس الوزراء